أمارابك: *مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا* www.amarabac.com
المجلد 7، العدد 23 (2016). ص ص 161-178

دور المعرفة المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار

حسين محمد الطاهر خليفة[1]
وليد حسين حسن حسين[2]

المستخلص: هدفت الدراسة الي ابراز دور نظرية المحاسبة في تطوير التطبيق المهني، تطوير المفاهيم المحاسبية في مجال الاستثمارات، مشكلة الدراسة في عدم تطبيق الأسس العملية والعلمية للمعرفة المحاسبية، فرضيات الدراسة (هناك علاقة موجبة بين المعرفة المحاسبية والقرارات الاستثمارية الرشيدة، يؤدي تطبيق المعرفة المحاسبية الي تعزيز قرارات الحزم الاستثمارية)، استخدم المنهج الاستنباطي والتاريخي، طبقت علي بيانات القوائم المالية، توصلت الدراسة الى نتائج: يزيد تراكم المعرفة المحاسبية من امكانية تطوير الاساليب الاستثمارية، القرارات الاستثمارية التي طبقت فيها تطبيقات المعرفة المحاسبية حققت نتائج موجبة في الاداء والاهداف الاستثمارية لصيغ المرابحة والبيوع المؤجلة والصكوك، التوصيات: زيادة الاهتمام بتطوير المعرفة المحاسبية وتشجيعها واتخاذها اساسا للمنافسة والتعين والترقي، الاهتمام بالتدريب التعليمي للمحاسبين اثناء الخدمة.

الكلمات المفتاحية: المعرفة، القواعد، العلم، النظرية المحاسبية، القرارات، الصيغ الاستثمارية، معايير المحاسبة، الاستثمارات.

The Accounting Knowledge Roles to Rationalize Investment Decisions

Hussein Mohammed Tahir Khalifa
Waleed Hussein Hassan Hussein

Abstract: The study aimed to provide the role of accounting theory in the professional field development, the development of accounting concepts in the investments field, the study problem in the non-application of process practical and scientific accounting of knowledge, hypotheses: (there is a positive relationship between the accounting knowledge and investment decisions, accounting knowledge application lead of to enhance investment decisions packets) ,methods: use deductive approach, historical, applied to the financial statements data. Results: the accumulation of accounting knowledge lead to t of investment development styles, investment decisions in which the applied accounting knowledge applications has achieved positive results in performance and targets investment formulas Murabaha, deferred sales and instruments. Recommendations: interest in the development of accounting knowledge increased, encourage and taken mainly for competition and of appointment, promotion, attention to the educational training of accountants during the service.

Keywords: knowledge, Roles, Science, Accounting Knowledge,

[1] استاذ مشارك. محاسبة. جامعة شقراء. كلية العلوم والدراسات الانسانية.الدوادمي.السعودية معار من جامعة شندي كلية الاقتصاد والتجارة وادارة الاعمال.قسم المحاسبة.السودان، huseinkhalifaa@gmail.com
[2]استاذ مساعد.محاسبة. جامعة شقراء. كلية العلوم والدراسات الانسانية.الدوادمي. السعودية وجامعة سنار كلية الاقتصاد والعلوم والادارية.قسم المحاسبة. السودان.

المقدمة:

المعرفة هي الركيزة الاولي لاي علم لانها تشرح بعض العمليات البسيطة الاساسية في فهم الاشياء من حولنا وبالتالي تزيل الغموض عن اي شي يمكن ان لايتم فهمه بصورة صحيحة وبالتالي يتم التعامل معه بصورة غير صحيحة مما ينتج عن ذلك كثير من التعقيدات، والمحاسبة بوصفها علما اجتماعيا يعتمد على التطبيق العملي لاي معرفة يتم اكتسابها من قبل المحاسبين "(الكبيسي ،2005 :8) فالمحاسبة التي بدأت فنا تطبيقيا منذ اكثر من ستة قرون(حسن,2012:21) فكر الكتاب الاوائل لشرح مجموعة المعارف التي تحكم ذلك التطبيق في محاولات عديدة وبمراحل مختلفة كلها اشتملت على مجموعة من الاسس الاجرائية التي يمكن ان تكون معالم اساسية في المعرفة المحاسبية بالادب المحاسبي الذي شرح الافتراضات الاساسية التي تناولتها نظرية المحاسبة والقواعد العملية التي استندت على مجمموعة من المعارف السابقة في علم الهندسة واالرياضيات قبل ان تنفصل المعرفة المحاسبية بصورة اساسية وتكون اطارا معرفيا تستند عليه المحاسبة في مراحلها المختلفة، فقد استخدمت تلك المعارف المحاسبية في العمليات المعقدة لاتخاذ القرارات التي تحتاج الي معلومات كمية مثل قرارات الادارة المالية في مجمل العمليات الروتينية اليومية ومنها العمليات الاستثمارية في مختلف اوجة الاستثمار التي تختارها المنشاة من بين الحزم الاستثمارية المتاحة مستخدما مجموعة المعارف في العلوم المالية والادارية والمصرفية والمحاسبية.

الدراسات السابقة

دراسة صيام (2004) "مدى إدراك أهمية إدارة المعرفة المحاسبية في الشركات المساهمة العامة الأردنية" مشكلة الدراسة استكشاف مدى إدراك القائمين على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية لأهمية إدارة المعرفة المحاسبية، وما هي أهم معوقات تفعيل إدارة المعرفة المحاسبية هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية استخدام إدارة المعرفة المحاسبية، وقياس مدى الإدراك لتلك الأهمية. وإفترضت الدراسة عدم إدراك أهمية استخدام إدارة المعرفة المحاسبية.أهم النتائج يدرك القائمون على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية أهمية إستخدام إدارة المعرفة المحاسبية.التوصيات وجوب تعزيز إدراك القائمين على الشركات المساهمة العامة الأردنية وقناعتهم بأهمية استخدام إدارة المعرفة المحاسبية.

*دراسة (نوري،2007) "دور إدارة المعرفة في إتخاذ القرار" تمثلت المشكلة في ما هو دور ادارة المعرفة في اتخاذ القرار الاستراتيجي ومدى إدراك المدراء لأهمية إدارة المعرفة في عملية اتخاذ القرار هدف البحث الى توظيف التراكم المعرفي لاتخاذ القرار الاستراتيجي.وإمكانية تحميل مشكلة إدارة المعرفة والعوامل المسببة لهذه الظاهرة ووضع الاساليب للسيطرة عليها.تمثلت الفرضية الرئيسية للبحث في وجود علاقة تأثير معنوية بين إدارة المعرفة وعملية اتخاذ القرار، اهم النتائج والتوصيات التي توصلت اليها الدراسة أهمية المعلومات والبيانات الموجودة في منظمة الاعمال وما تحويه من معارف لها دورها في عملية التخطيط المستقبلي، عليه يتوجب على صانعوا القرار أن يدركوا هذا الدور وأثره في استمرارية المنظمة.

*دراسة (جبل وآخرون، 2009) "دور المعرفة المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي للشركات" المشكلة في مدى إمكانية إعداد قوائم مالية معدلة ملحقة تخدم التحليل المالي والقياس، بحيث يمكن استخدام البيانات المعدلة في الحصول على معلومات ملائمة وموثوقة تزيد من المعرفة المحاسبية للمستخدمين بهدف التنبؤ بالفشل المالي للشركة هدف البحث إلى مقارنة نتائج تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي للشركات على القوائم المالية الفعلية والمعدة على أساس التكلفة التاريخية المعدلة، للشركات لمعرفة أي البيانات تعطي نتائج تنبؤ أقرب إلى الواقع عن الفشل المالي خلال فترة التضخم. الفرضيات إن المعلومات المحاسبية المعدة على أساس المستوى العام للأسعار أكثر ملاءمة للتنبؤ بالفشل المالي للشركات خلال فترات التضخم،، النتائج أن المعلومات المحاسبية

المعدة على أساس المستوى العام للأسعار أكثر ملاءمة للتنبؤ بالفشل المالي للشركات خلال فترات التضخم.وأهم التوصيات إعداد قوائم مالية معدلة وفق المستوى العام للأسعار.

المحور الأول المعرفة المحاسبية

يتميز العصر الحالي بأنه عصر العلم والمعرفة، حيث ازدهرت فيه وتطورت أنواع كثيرة ومختلفة من المعارف الانسانية، والتطبيقية كافة. وأصبحت المعرفة (Knowledge) أحد المقومات الاساسية لنجاح منشآت الأعمال وإستمرارها، كما أن المعرفة في الوقت الحاضر تعد مصدراً من مصادر القوة، وتحولت في المشروعات الاقتصادية إلى واحد من أهم عناصر الإنتاج، ولما كانت المحاسبة تمثل أحد فروع المعرفة المتخصصة بإشباع حاجات الفئات المختلفة، ذات المصالح مع المشروع - إلى المعلومات، فإن أهميتها تتعاظم، والحاجة إلى المعلومات التي تزود بها المستخدمين، تتزايد باستمرار. فكلما تنوعت هذه المعلومات واتسعت وكلما كانت أكثر مصداقيةً وواقعيةً وموضوعية، كانت فائدتها أفضل .ولأن امتلاك المعرفة واستخدامها ضرورة لا بد منها لضمان الاستمرارية والبقاء، فإنه ضروري جداً، إدارة المعرفة (Knowledge Management) إدارة علمية واعية، تمكِّن من تحويل البيانات إلى معلومات مفيدة، عبر مجموعة من العمليات والأنشطة التي ترافق دورة المعرفة. والمحاسبة، كغيرها من مجالات المعرفة، تحتاج إلى إدارة معارفها إدارة علمية هادفة، تمكِّنُها من تطوير معارفها واستكمالها، ومن ثم تنظيمها وإعادة هيكلتها وتأصيلها علمياً .وهي تمثل ذخيرة المعلومات التي تولدت عبر الزمن والتي تستخدم للتنبؤ للمستقبل.

المعرفة: يقصد بالمعرفة لغة ": إدراك وفهم الشيء على ما هو عليه "(المنجد، 1986: 500) أو الادراك الجزئي البسيط، في حين أن العلم يقال للإدراك الكلي أو المركب، لذا يقال عرفت الله دون علمته.(العلي، 2006: 25), وتوافقا مع متطلبات البحث، فإنه من الضروري أن ننظر إلى المعرفة من خلال تعريفات الباحثين في العلوم الادارية، والتي نذكر من أهمها ما يلي:"المعرفة ترجمة المعلومات إلى أداء لتحقيق مهمة محددة، أو إيجاد شيء محدد، وهذه القدرة لا تكون إلا عند البشر ذوي العقول والمهارات الفكرية . "(الكبيسي،2005:9)" إن المعرفة هي الأصل الجديد وهي أحدث عوامل الإنتاج التي يعترف بها كمورداساسي لإنشاء الثروة في الاقتصاد ومصدر أساسي للميزة التنافسية في الإدارة ". ويمكن النظر للمعرفة بانها "تعني الإضافة العلمية والثقافية من مصدر أو أكثر، حيث تؤدي هذه المعرفة إلى اتساع إدراك الإنسان، لتجعله قادرا على معالجة أية مشكلة تواجهه، كما يمكن أن نحدد المعرفة، على أنها عمليات استخلاص مجالات المعرفة التي، يمكن الحصول عليها من عدة مصادر "(السالمي،2003:230).

"المعرفة هي الحالة المعرفية الأعلى من الإحاطة أو الإدراك. وتتضمن المعرفة المشاركة والفهم النشط، فضلا عن مقدرة على الارتفاع بمستوى الفهم، فالمعرفة هي حصيلة الامتزاج الخفي بين المعلومات والخبرة والمدركات الحسية والقدرة على الحكم .ويرى البعض أن المعلومات لا تتحول إلى معرفة إلا إذا قام الإنسان بفهمها واستيعابها وهضمها، ثم استخدامها استخداما مفيدا في عمل ما".(النجار، 2003: 147).

كما تعرف المعرفة بأنها نوع من بقايا البصيرة المتراكمة عند استخدام المعلومات والخبرة في التفكير، وما نحتفظ به نتيجة هذا التفكير في مشكلة ما وما نتذكره عن طريق التفكير.(حسنية، 1998: 207), إذا المعرفة بمفهومها العام هي مجموعة المعارف والمدارك العقلية المكتسبة من خلال الملاحظة والتجربة والاستنتاج، حول التطور الحاصل في الطبيعة والمجتمع وحول قوانين وحتميات وحقائق وعلاقات هذا التطور.

من كل ما سبق يمكن أن نستخلص تعريفا متكاملا للمعرفة، مفاده أن المعرفة هي ذلك الاستخدام الكامل للمعلومات والبيانات بعد استيعابها، مع إمكانية مزاوجتها مع الخبرة والمهارة والقيم، وتتم عملية المزاوجة داخل عقل الفرد لتنتج بعدها المعرفة التي توصل إلى أفضل النتائج والقرارات لحل المشكلات والإبداع واستخلاص المفاهيم الجديدة. وفي ذلك إشارة إلى أهمية العنصر البشري الذي ينتج ويكتسب المعرفة، باعتباره فردا من أفراد المنظمة، والذي تعبر معرفته عن قدرته داخل المنظمة، وبالتالي قدرة انجاز الأعمال بطريقة فاعلة تحقق أهداف المنظمة ككل على الفهم والتصرف والغايات في بيئة العمل, ويمكن إبراز أهمية المعرفة في نقاط محددة كما يلي(الكبيسي، 2005: 13) في) أسهمت المعرفة في مرونة المنظمات، من خلال دفعها لاعتماد أشكال للتنسيق والتصميم والهيكلة تكون أكثر مرونة, أتاحت المعرفة المجال للمنظمة، للتركيز على الأقسام الأكثر إبداعا، وحفزت الإبداع والابتكار المتواصل لأفرادها وجماعاتها, أسهمت المعرفة في تحول المنظمات إلى مجتمعات معرفية تحدث التغيير الجذري في المنظمة، لتتكيف مع التغيير المتسارع في بيئة الأعمال، ولتواجه التعقيد المتزايد فيها, يمكن للمنظمات أن تستفيد من المعرفة ذاتها، كمنتوج نهائي عبر بيعها والمتاجرة بها، و استخدامها لتعديل منتج معين أو لإيجاد منتجات جديدة, ترشد المعرفة الإدارية مديري المنظمات إلى كيفية إدارة منظماتهم, تعد المعرفة البشرية المصدر الأساس للقيمة, حركت المعرفة الأساس الحقيقي لكيفية خلق المنظمة، وتطورها، ونضجها، وإعادة تشكيلها ثانية, المعرفة أصبحت الأساس لخلق الميزة التنافسية وإدامتها. وأوضح كل من (Polayi; 1998) و (Nonake and Takeuchi; 1995:59) نوعين من المعرفة هما المعرفة الضمنية (Tacit, knowledge) وتتعلق بالمهارات (Skills) والتي هي في الحقيقة توجد في داخل عقل وقلب كل فرد والتي من غير السهولة نقلها وتحويلها للآخرين وقد تكون تلك المعرفة فنية أو إدراكية والمعرفة الظاهرة (Explicit Knowledge) تتعلق بالمعلومات الموجودة والمخزونة في أرشيف المنظمة، وفي الغالب يمكن للأفراد داخل المنظمة الوصول إليها واستخدامها ويمكن تقاسمها مع جميع الموظفين من خلال الندوات واللقاءات والكتب, وعليه يمكن القول أن المعلومات المتاحة والمفهومة هي عبارة عن المعرفة الصريحة، وأن فهم المعلومات المتاحة وتفسيرها وتحليلها وتراكم هذه المعلومات المفهومة لدى العقل البشري هو ما يسمى بالمعرفة الضمنية. وهذه المعرفة لا يمكن تشكلها من دون توافر المعرفة الصريحة.

إدارة المعرفة: تعد إدارة المعرفة، في عالمنا المعاصر، من أهم الأفكار الحديثة ذات الأثر الفعال على نجاح الأعمال, وانطلاقا من مفهوم رأس المال الفكري، فإن إدارة المعرفة تنبني على فكرة مفادها أن الشركات ملزمة باستغلال ما لديها من معرفة بكل ما تشمله من تراخيص وبراءات اختراع ومعلومات خاصة بالعملاء وغيرهم.

وقد أشار (Nonake & Takeuchi, 1995:37) إلى أن الأصول غير الملموسة كالقيم والصورة الذهنية للشركة والحدس والاستعارات ونفاذ البصيرة تشكل أهم الأصول التي ينبغي الاهتمام بها لأنها تصنع قيمة مضافة للعمليات اليومية التي تقوم بها الشركة, وقد أضحت إدارة المعرفة عملية مهمة للمنظمات لمساعدتها على البقاء والاستمرار والقدرة على مواجهة التغيرات البيئية المتزايدة، وهي تشمل بشكل أساسي العمليات التنظيمية التي تبحث عن التعاون والمشاركة، من اجل توحيد البيانات والمعلومات والتي تعتبر ضرورية للأنشطة الادارية المختلفة، كاتخاذ القرارات وحل المشكلات والتعلم والتخطيط الاستراتيجي , وهناك عدد من الطرق التي تستطيع المنشآت عبرها إنشاء المعرفة تتمثل في الحل المنظم للمشاكل،التجارب،الخبرة السابقة والتعلم من الاخرين ومشاركتهم المعرفة

وقد تم تناول مفهوم إدارة المعرفة وفقا لمداخل مختلفة (Dykeman, 1998: 12) فعرفها على إنها القابلية على ربط المعلومات المهيكلة وغير المهيكلة مع قواعد التغيير التي يطبقها الناس.وعرفها

(Burk, 1999: 26) "بأنها عملية اكتساب ومشاركة الخبرة الجماعية للمجتمعات في تحقيق وإنجاز رسالتها ". وهي بذلك مفهوم يستخدم لتوضيح العمليات التي تجمع الأفراد والمعلومات والمعالجة والخزن واستخدام وإعادة استخدام المعرفة لتطوير الفهم لابتكار القيمة. وإدارة المعرفة كمفهوم اشتقت من رأس المال الفكري وتوسعت عنه حيث كانت تركز على الاكتساب والمشاركة بالمعرفة. وبنظرة أكثر شمولية المعرفية تستلزم إدارة المعرفة أربعة أركان رئيسية وهي المعتقدات المعرفية والالتزام والشكل التنظيمي، وأنها نظام أو فرع من المعرفة يركز على الأساليب النظامية والإبداعية والممارسات وأدوات إدارة توليد المعرفة واكتسابها وتبادلها وحمايتها وتوزيعها واستخدام المعرفة ورأس المال الفكري والموجودات، كما توصف إدارة المعرفة أحياناً بأنها " الحصول على المعلومات الصحيحة للأشخاص المعنيين وفي الوقت المناسب، الأمر الذي يساهم في اتخاذ القرارات السليمة " (Lamont 2004:54) , ومن خلال التعريفات السابقة لإدارة المعرفة يضع الباحثان مفهوماً شاملاً لها ويوضحانها على إنها مجموعة العمليات في تنظيم مصادر المعلومات ووسيلة لاستخلاص القيمة المضافة منها ويشترك بصياغتها وأدائها الأفراد العاملين لاستخلاص القيمة المضافة منها والوصول إلى أفضل التطبيقات لتحقيق النجاح الاستراتيجي , كذلك فإن إدارة المعرفة عبارة عن العمليات التي تساعد المنظمات على توليد والحصول على المعرفة، اختيارها، تنظيمها، استخدامها، نشرها، وتحويل المعلومات الهامة والخبرات التي تمتلكها المنظمة والتي تعتبر ضرورية للأنشطة الإدارية المختلفة كاتخاذ القرارات، حل المشكلات، التعلم والتخطيط الاستراتيجي.

أهداف إدارة المعرفة: يمكن النظر الى ألأهداف المرجو تحقيقها من إدارة المعرفة في الآتي: (المجالي، 2009 :144)(تساعد في تحقيق الكفاءة الإنتاجية؛ حيث إنها تمكن أعضاء المنظمة من التعامل مع العديد من القضايا خاصة الجديدة, إذ تزودهم بالقدرة اللازمة على اتخاذ القرارات بكفاءة وفاعلية وتشكل لدى الموظفين رؤية مستقبلية, تساعد إدارة المعرفة في تحقيق المنظمة الاقتصادية؛ حيث إنها موجهة على نحو رئيس إلى القدرة المؤسسية لاستخدام المعرفة الضمنية والظاهرية, وتكتسب إدارة المعرفة أهميتها من خلال الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وأن الهدف الأساسي لإدارة المعرفة هو توفير المعرفة للمنظمة على نحو دائم وترجمتها إلى سلوك عملي يخدم أهداف المنظمة بتحقيق الفاعلية والكفاءة من خلال تخطيط جهود المعرفة وتنظيمها بصورة تؤدي إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية والتشغيلية للمنظمة؛ إذ تركز على أسباب المعرفة, حيث إن المعرفة السليمة والكافية هي جوهر الحكمة والإبداع، والعمل على توفير الإمكانات والقدرات التنافسية المميزة، حيث إدارة المعرفة تعمل على توفير قدرات وإمكانات واسعة في تقنية المعلومات لتنعكس جميعها على سلوك الأفراد في المنظمة وتلامس قدراتهم وإمكاناتهم وتؤثر في نماذج الأعمال والتقنية المعتمدة التي تعمل على تحقيق الانسجام بين الممارسات والتوجهات الحالية والمستقبلية والمتابعة المستمرة للتأكد من بناء القدرات المعرفية والعمل المستمر على تطويرها وإدامتها.

المعرفة المحاسبية: إبتدات المحاسبة ضمن مراحل تطورها بوصفها مهنة أولا ثم تبلور مفهومها عبر المراحل المختلفة إتساقا مع التطورات في العلوم الأخرى حيث وصفت "بأنها مجموعة من الفروض المنطقية والمبادئ العلمية المتعارف عليها والتي تحكم تسجيل وتبويب وتحليل المعلومات ذات القيم المالية المتعلقة بوحدة محاسبية في مجموعة من الدفاتر والسجلات بقصد تحديد نتيجة حركة الأموال في المشروع من ربح أو خسارة" (عشماوي،1983:19). يتم وصف المحاسبة من حيث طبيعة مخرجاتها، (بأنها لغة الاعمال والمال، وتوصف من حيث طبيعة نشاطها بأنها نظام للمعلومات يعتمد على القياس والتوصيل للمعلومات المالية).(الناغي،2007:11)، وتعتبر المحاسبة

مجالا معرفيا متخصصا، حيث تلعب المعارف المحاسبية دورا أساسيا في توليد المعلومات اللازمة لدعم اتخاذ القرارات, كما أنها تعبر عن التصورات والآراء والمعتقدات التي تتكون لدى الانسان نتيجة محاولاته المتكررة لفهم الظواهر والأشياء المحيطة به، ويكتسب الانسان من خلال الممارسة الفعلية للأحداث مجموعة المعارف المحاسبية، شأنها شأن بقية المعارف

وتتمثل المعرفة المحاسبية في القدرة على فهم وتفسير المعلومات المحاسبية بالشكل الصحيح ومن ثم اتخاذ القرارات الرشيدة الكفيلة بتطوير نشاط الوحدة الاقتصادية في المستقبل القريب والبعيد, وبذلك نستنتج أن المعرفة المحاسبية هي العنصر الأهم في عملية اتخاذ القرارات للمستقبل وبما أنها ناتجة عن تراكم كم من المعلومات والمعارف لدى الأفراد، فهي العنصر الفعال في حل المشاكل واختيار البدائل المتاحة واتخاذ القرارات الرشيدة في الوحدة الاقتصادية, وهكذا فلتوليد معرفة صالحة للعمل المحاسبي واتخاذ القرار لا بد من توفير معلومات جيدة ومناسبة، يتم استخدامها في الوقت المناسب، فبمجرد توفير المعلومات يجب الاستفادة منها فوراً، لأن إعدادها يرتبط بموقف معين والمواقف دائمة التغيير، فإذا لم تستخدم المعلومة حال توافرها تغير الموقف وتحولت المعلومة إلى بيان. وعلى ذلك فإن المعلومات لا يتم تخزينها وإذا حدث وأن خزنت فهي تعد بيانات تستخدم بعد ذلك في إنتاج معلومات لموقف جديد. "وفيما يتعلق بالمعرفة فإن رصيد المعلومات المتراكم لدى الفرد يؤثر في كمية المعلومات الجديدة التي يحتاجها الفرد لمعالجة المواقف المختلفة" (صالح، 2000:9).

وبالنظر للتطور التأريخي للمحاسبة بوصفها مهنة يتبين أن الممارسة العملية كانت الأساس في تكوين الإطار النظري للمحاسبة وتحديده لاحقا. واستنادا على ذلك فإن المعارف المحاسبية تكونت تراكميا عبر مراحل الممارسة المهنية والعملية المختلفة ومن خصائص المعرفة المحاسبية تتصف المعرفة المحاسبية بمختلف مستوياتها بمجموعة من الخصائص جعلتها ذات جدوى ومنها (التنظيم المنهجيSystematization ويقصد به عمليات تراكم المعرفة المحاسبية ونشرها واستخدامها وتجديدها وتطويرها لتكون, وفق آليات عمل منهجية وعلمية مدروسة وواضحة، للوصول الى معلومات محاسبية علمية منطقية ثابتة وموحدة، تتصف بالخصائص النوعية المطلوبة, الاستمرارية والاستقرار :Continuity and stability يقصد بالاستمرارية في المحاسبة أن كثيراً من عناصر الفكر والتطبيق قد ثبت فائدتها مما أدى الى استقرارها واستمراريتها في التطبيق حتى اليوم على الرغم من أنها تعود الى تاريخ نشأة المحاسبة، وأصبح بالتالي الخروج عنها أمر يصعب قبوله، وتتمثل هذه العناصر في المبادئ والفروض والمفاهيم والبديهيات المحاسبية ذات المنفعة في الواقع العملي، لذلك يتم استمرار العمل بها، غير أن تجدد وتغير البيئة المحاسبية ينعكس على نوعية الطلب على المعلومات المحاسبية وبالتالي، تظهر الحاجة لاعادة النظر في المعارف المحاسبية المتراكمة، ومع ذلك فإن خاصية االاستمرارية تتميز بجوانب إيجابية تتمثل في الحفاظ على تراكم وازدياد النمو المعرفي وأساليبها التطبيقية، وجوانب سلبية تتمثل في ما قد يترتب عليه من جمود للفكر والممارسة, القابلية للتغيير:Susceptibility to change تستجيب المحاسبة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها من العلوم الاجتماعية، فالمعرفة تجسد ديناميكية المحاسبة والقدرة على مواكبة التطور الذي تشهده بيئة الاعمال االاقتصادية والاجتماعية، إلا أن التغيير في المحاسبة يتميز بالبطء الشديد والمتحفظ الا أنه لا يتم إلا بعد التأكد من ضرورته بشكل قاطع فكثيراً من الافكار والاساليب المحاسبية المتداولة حالياً لم تكن معروفة لدى المجتمع من قبل، وهو ما يفسر التطورات التي يتوقع حدوثها على النموذج المحاسبي في المستقبل, القابلية للتجديد :Susceptibility to renewالمحاسبة ما هي إلا نشاط خدمي، وظيفتها توفير معلومات كمية، أساسا ذات طبيعة مالية، بشأن الكيانات الاقتصادية، والتي يستهدف منها أن تكون نافعة لصنع القرارات الاقتصادية،(ترشيد القرارات(لذلك تتميز المعرفة المحاسبية أن تكون قابلة للتجديد من خلال الممارسة العملية والبحوث العلمية .فالعرفة المحاسبية بطبيعتها إذن دورية لا تتوقف عند

حد معين، ً أي أنها دائما تتطور وتتجدد من خلال مجموعة عمليات يرافق كل منها مجموعة أنشطة.

و تعتبر النظرية المحاسبية أحد مجالات المعرفة المحاسبية, فالمحاسبة مثل بقية العلوم الأخرى يجب أن تستند إلى نظرية تحدد أهدافها ومجالاتها وأساليبها وتعمل على تطوير المعارف المحاسبية انطلاقا من إطارها النظري، خاصة وأن بداية ظهور النظرية المحاسبية كان لخدمة الممارسة العملية حيث انصب أساسًا ولا يزال على الجانب العملي التطبيقي ولم يكن هناك اهتمام كافٍ بالجوانب الفكرية للنظرية .فلا خلاف إذا بين الباحثين على أن التطبيق في المحاسبة سبق التنظير، وأن دراسة الإطار النظري للمحاسبة وفهمه على نحو جيد ومنظم أكاديميا إنما يسهم إسهاماً فعالاً في التهيئة للمحاسبة العملية وتطوير المعرفة المحاسبية, يتمثل البناء النظري الذي تستند إليه المحاسبة -التنظير المحاسبي -في "مجموعة المفاهيم والفروض والمبادئ والمعايير التي تحكم الممارسات المهنية للمحاسبين، في مجالات القياس والعرض والاتصال والافصاح، من أجل تعزيز دور المحاسبة في العصر الحاضر بصفتها لغة المال والأعمال ونظام متكامل للمعلومات" (الحيالي، 2007:20).

الممارسة العملية للمحاسبة: حتى وقت قريب كان ينظر للوظائف المحاسبية على "أنها تقتصر على وظيفتي القياس والإفصاح، إلا أن معايير المحاسبة الدولية أضافت وظيفة ثالثة للمحاسبة ترتبط بعرض القوائم المالية" (مطر والسويطي، 2012:1) وهي الإجراءات الأساسية التي ترتبط بالمجال التطبيقي للمعرفة المحاسبية لغرض تدعيم مصداقية المعلومة المالية ففي القياس المحاسبي فان مخرجات المعرفة المحاسبية تعتمد على إجراءات القياس المحاسبي "ويقصد بالقياس تحديد أو تعيين أرقام لأشياء وأحداث استنادا إلى قواعد ".(بلخاوي، 2009:143) "وقد كان لمجمع المحاسبة الأمريكي AAA American Accounting Association دور بارز في بلورة الجوانب الفكرية التي تحكم القياس المحاسبي من خلال مجموعة من الدراسات التي قام بها .فقد ورد في التقرير الصادر عن هذا المجمع أن القياس المحاسبي هو قرن الأعداد بأحداث المؤسسة الماضية والجارية والمستقبلية وذلك بناءً على ملاحظات ماضية أو جارية وبموجب قواعد محددة .وللعملية القياسية مجموعة من العناصر يؤدي فيها مستوى الجودة النوعية وكفاءة الطاقة البشرية لدى الوحدة المحاسبية، دوراً في تحديد تلك العناصر مثل(تحديد خواص العناصر التي نريد قياسها مثل الأصول والتي تركز عملية قياسها على تحديد تكلفتها وقياس المنافع المتوقع أن تقدمها للوحة الاقتصادية بالمستقبل, استخدام وحدة قياس ثابتة ومتجانسة كالنقود والتي قد تتعرض للتغيرات في القوة الشرائية نتيجة التغيرات الاقتصادية, وجود نظام قياس مناسب للعمليات والأحداث التي يراد قياسها, موضوعية القياس إذ يجب توظيف القياس المحاسبي بحيث يوفر معلومات تتمتع بالموثوقية والواقعية والمصداقية، وتكون خالية من الأخطاء، وقابلة للتحقق ومعدة استنادًا إلى المعارف المحاسبية المتراكمة والسائدة, العدالة والحيادية حيث من المفترض أن تؤدي المعرفة المحاسبية إلى إنتاج مخرجات عادلة أي محايدة وغير منحازة والتي بتكاملها مع معلومات من مصادر أخرى تساعد على اتخاذ قرارات رشيدة, الإفصاح المحاسبي يعد جوهر نظرية المحاسبة وازداد اهتمام الجهات العلمية والمهنية بشئون المحاسبة، بالإفصاح وعلى نحو خاص بعد ظهور منشآت الأعمال، وارتبط هذا التطور مع القوائم المالية التي تعد مخرجات لنتائج نشاط هذه المنشآت، وما تتضمنه من بيانات ومعلومات وأسس قياس يمكن استخدامها من مستخدمي هذه المعلومات، التي تصبح لاحقا الأساس الذي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، من اجل ذلك يعد تقديم المعلومات أحد الأهداف الرئيسة للقوائم المالية.

والافصاح بوصفة "نشر المعلومات الضرورية للفئات التي تحتاجها وذلك لزيادة فعالية العمليات التي يقوم بها السوق المالي، حيث أن الفئات المختلفة تحتاج للمعلومات لتقييم درجة المخاطرة التي تتعرض لها الشركة للوصول للقرار الذي تستطيع من خلاله تحقيق أهدافها" (عبد الله، 1995:38).

ويشير الإفصاح إلى الكشف عن نتائج المعلومات المالية في القوائم المالية المنشورة، حتى يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المتنوعة من طرف الأطراف المستفيدة و "يعد الإفصاح المحاسبي جوهر نظرية المحاسبة، فقد ازداد الاهتمام به، وعلى نحو خاص بعد توسع نشاط المؤسسات، وارتبط هذا التطور بالقوائم المالية التي تعد مخرجات لنتائج نشاط هذه المؤسسات الذي يعتمد عليه في إتخاذ القرارات" (Omneya 2007:75). فالهدف الرئيسئ من الافصاح المحاسبي هو تزويد مستخدمي التقارير بالمعلومات التي تساعدهم في عملية اتخاذ القرار ويعد مجالا رئيسيا من مجالات المعرفة المحاسبية، وخلاصة القول إن عملية توليد المعلومات هو خلق للمعرفة، أي كشف لحقائق ترتبط بالظاهرة التي تقدم المعلومات عنها (ترتبط مثلا بموارد المنشأة، وبالآثار التي تركتها الأحداث والظروف المحيطة بالمنشأة في نتائج أعمالها أو في مركزها المالي وغير ذلك) والمستخدم يكتسب معرفة جديدة عند حصوله على المعلومات المولدة والتي يستخدمها لاتخاذ قراراته. والمعرفة المحاسبية هي الكم المتراكم من المعلومات المتاحة والمعلومات الكامنة التي يمكن استنتاجها بعوامل الخبرة والممارسة العملية وايضا من خلال الدور الذي يلعبه التنظير المحاسبي في توليد المعرفة المحاسبية. كما أن إدارة المعرفة بمفهومها الشامل، وإدارة المعرفة المحاسبية بصفة خاصة، تستدعي مزيدا من الاهتمام وأن نجاح إدارة المعرفة المحاسبية في تحقيق الأهداف المنشودة يتطلب تأهيل القائمين على الجانب المحاسبي واستمرارية تدريبهم وتوفير الوسائل الملائمة لإتقان التعامل مع إدارة المعرفة المحاسبية بما يخفض تكلفة أداء خدمة تقديم المعلومات وزيادة القدرة التنافسية للشركات والمساهمة في ترشد وعقلانية اتخاذ القرارات المبنية على مخرجات المعرفة المحاسبية.

المحور الثاني اتخاذ القرارات الاستثمارية

تعتبر عملية صنع القرارات ذات أهمية كبيرة في تسيير المنظمات بمختلف أنواعها وهي العملية التي تتطلب عنصرا أساسيا ألا وهو المعلومات بمختلف أنواعها لاسيما منها المعلومات المحاسبية التي تستعمل أكثر في منظمات الأعمال باعتبارها تتميز بخصائص نوعية تجعلها مفيدة في صنع الكثير من القرارات في مثل هذه المنظمات.يؤكد (البدوي،1987:53) أن المعلومات المحاسبية تتميز عن غيرها من المعلومات الوظيفية بأنها كمية وقابلة للتحقق من صحتها لذلك فإنها تعتبر أكثر فاعلية في مساعدة متخذي القرارات في الوصول إلى الحلول المناسبة, أن المعلومات المحاسبية تسهل عملية اتخاذ القرار من خلال تزويد قدر اكبر من المعلومات حول موضوع القرار لمن سوف يقوم باتخاذه ؛ أما الثانية فتعتمد على قيام متخذ القرار باستخدام المعلومات المتاحة, .والمعرفة المحاسبية المتوفرة لديهومن هنا يمكن القول بأن الدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات ينبع من صلاحية هذه المعلومات، ودرجة الصلاحية هنا تعتمد على عوامل كثيرة، منها: الهدف من استخدام المعلومات، والطرف الموجهة إليه المعلومات وإلى أي حد تشبع هذه المعلومات احتياجاته المعلوماتية، وما هي البدائل المتاحة لهذه المعلومات، وتوقيت إصدار المعلومات, ونحاول من خلال هذا المحور توضيح أثر المعرفة المحاسبية في عملية صنع القرارات الاستثمارية حيث نجد بأن متخذ القرار يتمثل في إدارة المؤسسة المستثمرة التي تساعدها المعرفة المحاسبية الجيدة في اختيار الاستثمار الأكثر نفعا, بالاطلاع على كثير من الأبحاث التي تناولت موضوع القرار نجد أن هناك تعاريف عديدة للقرار وفيما يلي عرض لبعض منها:عرف القرار بأنه "تصرف أو مجموعة من التصرفات يتم اختيارها من عدد من البدائل الممكنة بقصد تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف."(البدوي، 1987:44)وعرف كذلك بأنه "مسلك معين أو محدد من بين مجموعة من البدائل لمواجهة أو تفادي احتمالات المستقبل". (المومني والقضاة، 2008:3). أوتعريفه "القرار هو تحديد ما يجب عمله تجاه مشكلة أو تجاه موقف معين (عزيرو، 2009:2) وتعتبر عملية اتخاذ القرارات الوظيفة الأساسية والأهم من وظائف الإدارة، ويمثل القرار اختيار بديل من البدائل المتاحة لحل المشكلة، "وكلما تعددت بدائل القرار كلما زادت الحاجة إلى

المعلومات المحاسبية وضرورة تقديمها في إطار منطقي ونموذج نظامي يساعد على تحقيق كفاءة وفاعلية القرارات "(هتجر، ١٩٩٢، ص٢٠٥.) ويمكن النظر الى عملية اتخاذ القرارات بأنها عملية إنسانية وعقلية قابلة للترشيد بقدر ما يتوفر لمتخذي القرارات من معلومات دقيقة وسليمة وكافية يستند إليها في إطار المفاضلة بين البدائل المختلفة ."وتنطوي عملية اتخاذ القرارات على شقين يتعلق الأول منهما بعملية التخطيط ومواجهة حالة عدم التأكد التي تحيط بالمنشأة ويتضمن ذلك تحديد الأهداف والسياسات العامة .بينما يتعلق الشق الثاني بالرقابة وتقييم الأداء لمتابعة تنفيذ الخطط والتحقق من سلامة التطبيق العملي لها" (أيوب، ١٩٩٠:١٧١) ويعتمد نجاح أعمال المنشآت على نوعية القرارات التي يتم اتخاذها من إداراتها في مواجهة المشكلات والظروف المتغيرة التي يتعرضون لها أثناء أداءهم لواجباتهم. "ويعتبر القرار جيداً عند اعتماده على المنطق والبيانات المتاحة ودراسة البدائل المحتملة حتى وإن لم يتوصل إلى نتائج جيدة، ويبقى القرار سيئاً لعدم اعتماده على المنطق واستخدام المعلومات المتوفرة وتحليل البدائل المتوقعة وإن توصل إلى نتائج مقبولة بفعل الحظ" (نصير، 1985:117) , إن عملية اتخاذ القرار فن وعلم، وذلك لاعتماده على مهارة وقدرة متخذ القرار في المفاضلة بين البدائل المتعددة بالإضافة إلى استخدامه للأساليب الكمية والنماذج الرياضية الحديثة في تقييم البدائل المختلفة (هيتجر، ١٩٩٢، ص22).وإذا كانت القرارات تعتمد بشكل مباشر على المعلومات والمعرفة المحاسبية فإنه لا بد من تحديد دورها في صنع القرار في مراحله وظروفه المختلفة. ويرى Simon أن عملية اتخاذ القرار تمر عادة بالخطوات الأربع التالية"(أيوب، 2004: 25)(مرحلة البحث والاستطلاع Intelligence: وهي العملية التي يتم بها البحث وتحديد المواقف التي تتطلب اتخاذ القرار، أي تحديد الحاجة لاتخاذ القرار, مرحلة التصميم Design: وهي المرحلة التي يتم بها البحث عن بدائل مختلفة للعمل لمواجهة هذه المواقف, مرحلة الاختيار Choice: حيث يتم فيها اختيار بديل معين من بدائل العمل التي تم تحديدها في المراحل السابقة, مرحلة التنفيذ Implementation: تنفيذ البديل المختار يتطلب تعاود الآخرين ومتابعة التنفيذ ورقابته للتأكد من سلامة التنفيذ وصحة القرار. ويمكن تحديد المراحل التي تمر بها عملية إتخاذ القرار بأنواعه المختلفة في (تعريف المشكلة واكتشافها**:** تعرف المشكلة في مجال عملية اتخاذ القرار بأنها "انحراف عن الهدف المحدد مسبقا أو هي حالة من عدم التوازن بين ما هو كائن وبين ما يجب أن يكون".(الصباح، 1998:78) , تشخيص المشكلة:يعني التشخيص التعرف على أسباب المشكلة وتحديد أبعادها وتحري السبب الرئيسي لظهورها ومعرفة أسبابها وأعراضها, تحليل المشكلة**:** يقتضي تحليل المشكلة وتصنيفها تحديد البيانات والمعلومات المطلوبة لحلها ومصادرها، ويعني تصنيف المشكلة تحديد طبيعتها وحجمها ومدى تعقدها ونوعية الحل الأمثل المطلوب لمواجهتها إيجاد البدائل لحل المشكلة: يعني الحل البديل وسيلة الحل المتاحة أمام المدير لحل المشكلة المطروحة أو هو بمعنى آخر قرار مقترح يؤخذ بعين الاعتبار إلى جانب قرارات أخرى مقترحة بقصد المقارنة والتحليل حتى يتم اختيار أفضلها ويصبح القرار الأخير, تقييم البدائل المتاحة لحل المشكلة**:** بعد إن يتضح للمدير الحلول البديلة للمشكلة يجب عليه بعد ذلك إجراء تقييم شامل لها، وتعتبر هذه المرحلة من المراحل الصعبة، ذلك لأن عملية المفاضلة بين البدائل ليست عملية واضحة وسهلة لأن مزايا وعيوب كل بديل لا تظهر وقت بحثها ولكنها تبرز عند تنفيذ الحل مستقبلا ومن هنا يأتي الشك وعدم التأكد من صلاحية البدائل المطروحة للحل, اختيار الحل الملائم للمشكلة**:** تعتبر عملية الاختيار النهائي للبدائل المتاحة لحل المشكلة من أهم الخطوات التي يوليها المديرون جل اهتمامهم, ويرى الباحثان أن كل مرحلة من مراحل إتخاذ القرار خاصة القرارات التي تتعلق بالاستثمارات تحتاج الى معلومات معينة ومحددة بدقة وهنا تلعب المعرفة المحاسبية دور جوهري وفعال في تحديد تلك المعلومات كميا ونوعيا مع مراعاة الخصائص النوعية لتلك المعلومات من حيث الملائمة والدقة والوضوح والشمولية وغيرها من السمات وبما يتوافق وكل مرحلة من مراحل اتخاذ القرار وبناء

على ذلك يمكن تعريف القرار بانه ذلك البديل المفضل بعقلانية من طرف صانع القرار من بين بديلين ممكنين أو أكثر لأجل تحقيق هدف معين أو أكثر.أو هو التعبير عن الإرادة للقيام بتصرف ما (فعل شيء أو عدم فعل شيء) من جانب متخذ القرار، بعد مفاضلة واعية بين عدة بدائل ممكنة مطروحة لأجل تحقيق هدف معين أو أكثر.وقد يتمثل القرار في رفض لكل البدائل المطروحة وعدم القيام بأي عمل أو تصرف تجاه القضية المطروحة ,والقرار المتخذ في هذه الحالة يدعى ب "اللاقرار". يجد متخذ القرار نفسه أمام هذه الحالة عندما يتبين له من النتائج المتوصل إليها بعد دراسة وتحليل وتقييم البدائل المطروحة بأن العمل بأحدها لا يخدم مصلحة المنظمة، وعندما يتيقن من عدم إمكانية طرح بدائل أخرى. ويشترط في هذه الحالة ألا يكون هذا اللاقرار مضرا بمصلحة المنظمة أو عند الضرورة تكون أضراره اقل من الأضرار التي تلحق بها في حالة اختيار احد البدائل التي كانت مطروحة وينطبق هذا المفهوم على عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية, وقد عرف الاستثمار " بأنه التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك حالي, وذلك قصد الحصول على منفعة مستقبلية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك مستقبلي (العيساوي، 2001:16) ."كما قدم نفس الكاتب تعريفا آخر للاستثمار كما يلي ": يقصد بالاستثمار التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة ولفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة, وعن النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم وذلك مع توفير عائد مقبول مقابل تحمل عنصر المخاطرة المتمثل في احتمال عدم تحقق هذه التدفقات, ويرى الباحثان أنه يمكن النظر لتعريف الاستثمار من ناحيتين الأولى الناحية المالية ويتم النظر بموجبها الى الاستثمار بانه تخصيص أموال لحيازة أصول مالية, فهو إذا قرار تعبئة للأموال ,أي وضع نفقات بهدف تحقيق أرباح خلال عدة فترات. والثانية من الناحية المحاسبية حيث يرتبط مفهوم الاستثمار مباشرة بتخصيص نفقات إلى مجموعة الأصول الثابتة.

أنواع الاستثمار: إن الاستثمارات تنقسم إلى نوعين أساسيين هماالاستثمار الحقيقي: وهو يشمل الاستثمارات التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع أي زيادة طاقته الإنتاجية كشراء آلات ومعدات ومصانع جديدة, الاستثمار الظاهري: يتألف من الاستثمارات التي لا ينتج عنها سوى انتقال ملكية السلع الرأسمالية من يد إلى أُخرى دون أي زيادة في الطاقة الإنتاجية للمجتمع وهو على قسمين إستثمار مالي ويتمثل في شراء الأوراق المالية كالأسهم والسنداتوإستثمارات في الموجودات المستعملة: يتمثل في شراء سلع إنتاجية مستعملة كالآلات والمعدات ومصانع كانت موجودة من قبل, ويمكن تصنيف الاستثمارات كما يلي:الاستثمار الرأسمالي: هو الاستثمار في الأصول الحقيقية (المفهوم الاقتصادي) كاقتناء المعدات، الأدوات، السلع والمواد المستعملة لأجل إنتاج منتجات أو خدمات. ويسمى بالاستثمار الرأسمالي لأنه يؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع أي زيادة طاقته الإنتاجية.الاستثمار المالي: فهو الاستثمار في الأوراق المالية كشراء الأسهم والسندات وإن المستثمر في مجال الأوراق المالية يحتاج بدوره إلى معرفة محاسبية جيدة يحصل عليها من مصادر مختلفة تسمح له بصنع قرارات راشدة.)صخري، 1991: 37) وفي الحالات العادية يواجه المستثمر في مجال الأوراق المالية ثلاثة أنواع من القرارات الاستثمارية هي: قرار الشراء: يتمثل هذا لقرار في حيازة أصل مالي، ويلجأ المستثمر إلى هذا القرار عندما يرى بأن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة، مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطرة المصاحبة لهذه التدفقات النقدية، تفوق القيمة السوقية الحالية للأصل المالي محل التداول، فهذه المعادلة تكون الرغبة والحافز لدى المستثمر لاتخاذ قرار الشراء, قرار عدم التداول: يحجم المستثمر عن تداول (شراء أو بيع) أصل مالي معين عندما تكون قيمته السوقية الحالية تساوي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة في ظل المخاطرة، لأن في هذه الحالة تكون هناك عوائد ينتظرها المستثمر, قرار البيع: يلجأ المستثمر إلى قرار بيع أصل مالي معين بحوزته عندما تكون قيمته السوقية أكبر من القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة في ظل المخاطرة، لأن

في هذه الحالة يرى المستثمر بأن هناك فرصة مواتية لتحقيق أرباح من وراء هذه العملية. بعد ذلك ينتظر الوضعيات الجديدة التي تفرزها قوى العرض والطلب في السوق المالية لصنع قرار جديد يتمثل في شراء أصل مالي أو عدمه ويعتبر القرار الاستثماري من أكثر القرارات مخاطرة وأهمية في حياة المؤسسة والمشروع, وذلك لما يتضمنه من أموال كبيرة تخاطر بها المؤسسة في سبيل الحصول على تدفقات نقدية مستقبلية.وأن طبيعة القرار الاستثماري تتفق مع القرارات الإستراتيجية من حيث الخصائص التالية - :(بلعجوز وعريوة، 2009:5) القرارات الإستراتيجية والقرارات الاستثمارية تعتبر من اختصاص الادراة العليا بالمؤسسة , لها تأثير كبير على مركز المؤسسة في المستقبل , ينطوي هذا النوع من القرارات على درجة عالية من المخاطرة وعدم التأكد ,يتأثر هذا النوع من القرارات بالقيم والتوقعات لمتخذي القرار, من حيث التنبؤ بالمبيعات, وتقدير التكاليف لعدد من السنوات المقبلة وتحديد معدل العائد على الاستثمار, ومعدل تكلفة رأس المال, وعلاوة على ذلك يمكن تحديد مجموعة من الخصائص لقراراتالاستثمار كالآتي(لطفي، 1998:3).

قرارات الاستثمار لها تأثيرات طويلة الأجل: ويرجع ذلك إلى وجود الفاصل الزمني الواضح بين حدوث النفقة الاستثمارية وجني العوائد المتوقعة خلال الفترات المستقبلية التي تتعدى أكثر من سنة وهذه الخاصية يترتب عليها العديد من المشاكل أهمها :مشكلة القيمة الزمنية للنقود: فالريال الذي يملكه المستثمر اليوم يساوي أكثر من الريال الذي سوف يحصل عليه أو ينفقه بعد سنة أو خمسة سنوات من اليوم أو أكثر، فالوقت شيئا ثمين يجب أخذه في الاعتبار عند تقييم المشاريع الاستثمارية. فهو يتضمن تضحيات الحاضر من أجل المستقبل؛ مشكلة المخاطر وعدم التأكد: وجود وقت بين حدوث النفقات والعوائد المرتبطة بقرارات الاستثمار يحاط تقديرها بدرجة كبيرة من المخاطر وعدم التأكد، فكلما زاد التوغل في المستقبل كلما زادت حالات عدم التأكد والمخاطرة؛ أثر التضخم:عندما يتم استخدام القيم الجارية في تقيم المشروع قد يبدو مربحا، ولكن إذا كان المستوى العام للأسعار متزايد عبر الزمن بمعدل أعلى من معدل الزيادة في صافي العائد للمشروع، فإن القيمة الحقيقية لتدفقات صافي العائد للمشروع، فإن القيمة الحقيقية لتدفقات صافي العائد سوف تكون أقل من القيم الجارية، مما قد يجعل المشروع خاسر عندما تستخدم الحقيقة في التحليل. كما لا يمكن نسيان أثر التضخم المستورد فهو ذا أثار سلبية تعرقل برامج وخطط التنمية في الدول النامية نتيجة تضخم قيمة الاستثمارات وبالتالي انخفاض من معدلات الإنجاز وقيمة الاستثمار الحقيقي,قرارات الاستثمار تتضمن إنفاقا كبيرا: يترتب عليه ارتباط ضخم وإغراقه في استخدام معين يصعب تحويله إلى استخدام بديل آخر، وهذه الخاصية أيضا يترتب عليها مشاكل تتمثل فيالتضحية بالنفقات الاستثمارية؛ وتحكم قرارات الاستثمار بهيكل تكاليف المنشأة لفترة طويلة؛ علاوة على ارتباط قرارات الاستثمار بشكل وثيق ومباشر بقرارات التمويل, إن عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية تتطلب استخدام تقنيات بيئة متقدمة ومركبة لاتخاذ قرار القبول أو الرفض أو المفاضلة بين المشاريع محل الدراسة, وهناك مجموعة من المبادئ التي تقوم عليها عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية التي يجب على المستثمر مراعاتها وهي:مبدأ الاختيار: ينتظر من المستثمر أن يمتاز بالرشد في قراراته عندما يقدم على استثمار مدخراته وذلك بقيامه بالاختيار المناسب بين الفرص المتاحة.ويتوقف تحقيق هذا المبدأ على وجود سوق مالية كفئة مزودة بنظام معلوماتي وهياكل قوية وذات شفافية، حيث تكون فيها كل المعلومات متاحة للجميع.مبدأ المقارنة: حتى يتسنى للمستثمر القيام بالمفاضلة بين البدائل المتاحة أمامه واختيار البديل المناسب، يتعين عليه القيام بعملية المقارنة بين تلك البدائل المتاحة بالاستعانة بأدوات التحليل والتقييم لتحديد وحصر البديل المناسب لرغباته وإمكانياته الاستثمارية التي يتميز بهامبدأ الملاءمة: يقصد بها قيام المستثمر باختيار المجال الاستثماري الذي يراه مناسبا وذلك على أساس عدة عناصر أهمها:- معدل العائد على الاستثمار؛ - درجة المخاطر التي يتصف بها الاستثمار؛ - مستوى السيولة التي يتمتع بها كل

مستثمر. مبدأ التنوع أو التوزيع: إن اختلاف الأصول المالية من حيث درجة المخاطرة والعوائد الناتجة عنها تتطلب من كل مستثمر الذي يريد أن يكون قراراه الاستثماري سليما مراعاة التنويع من هذه الأصول، لأجل الحد من المخاطرة الاستثمارية من خلال توزيعها هذا من جهة وزيادة العوائد من جهة أخرى. ويمكن القول أن اتخاذ القرارات الاستثمارية يحتاج الى رصيد متراكم من المعرفة المحاسبية المتولدة عبر السنين والتي هي حصيلة التنظير المحاسبي والممارسة العملية، وعليه كلما كان هذا الرصيد المعرفي كبيرا كلما ادى بالمحصلة الى مساعدة متخذ القرار على اتخاذ قرار يتسم بالعقلانية والرشد.

المحور الثالث:التحليل والمناقشة

لقد تم اعداد بيانات الجانب التطبيقي لموضوع الدراسة " **دور المعرفة المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار** " سوف يتم عرض وتحليل بيانات الدراسة من خلال تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من البيانات المالية المنشورة لبنك الخرطوم السوداني عن الفترة المالية 2014 والمقارنة 2013 والبيانات التفصيلية التي تشرح التطبيقات المحاسبية والمعرفة المحاسبية التي تم استخدامها في نشر وقيد وعرض وتصنيف وتقديم للمنتج المحاسبي عن المعرفة المتراكمة لتلك المعرفة بغرض المساعدة في استخدام تلك البيانات المنشورة في ترشيد القرارات الاستثمارية باستخدام مجموعة من المعارف ذات الصلة بالعلوم الادارية عامة والمعرفة المحاسبية بصورة اكثر تحديدا وتسليط الضوء علي بعض المعارف المحاسبية واستخداماتها ومناقشة امكانية استخدام معارف محاسبية اخري للمساعدة في ترشيد قرارات الاستثمار مما يضع حدا واضحا وبونا شاسعا بين ممارس المهنة المحاسبية من غير معرفة محاسبية " ماسك الدفاتر" الذي تلقي تدريبا عمليا في مجال التطبيق المحاسبي دون ان ينال المعرفة المحاسبية الرشيدة التي يمكن ان تستخدم في مجال اتخاذ القرارات وايضا للمحاسب المهني الذي سبق وان نال قدرا معرفيا كافيا في مرحلة الدراسة دون ان يوظف هذة المعرفة في عملية اتخاذ القرار الاستثماري مما يجعل هناك فارقا جوهريا بين امكانية استخدام المعرفة المحاسبية في عملية اتخاذ قرارات الاستثمار وبين اختزان المعرفة المحاسبية غير المستخدمة والبيانات الرسمية المنشورة من البنك وايضا منالدراسات السابقة من الباحثين والاكاديميين السابقين للموضوع في شقية الثابت والمتغير وقد تم اختبار الثبات والصدق للدراسة واهم نتائج وتوصيات تلك الدراسات السابقة في المجال وبعد عرض اداة الدراسة وصدق الاداة وثباتها, ثم تحليل تلك البيانات التي تم الحصول عليها واختبار صحة الفرضيات وعلاقتها بالبيانات التي تم اختبارها ومدى موائمتها, واخير عرض نتائج الدراسة والتوصيات التي راى الباحثان اهميتها

فرضيات الدراسة:

(هناك علاقة موجبة بين المعرفة المحاسبية والقرارات الاستثمارية الرشيدة,, يؤدي تطبيق المعرفة المحاسبية الي تعزيز قرارات الحزم الاستثمارية), استنادا للتوجيهات المحاسبية في استخدام المعرفة المحاسبية لزيادة فاعلية القرار الستثماري المبني علي المعرفة المحاسبية فان البيانات التي تم الحصول عليها تم تناولها ومناقشتها وتحليلها بما يعزز تلك المفاهيم والاسس النظرية والمعرفة المهنية بالتطبيقات العملية لمهنة المحاسبة بوصفها مصدرا مهنيا لانتاج البيانات الكمية الاكيدة وفق الاساليب المعتمدة للقياس المحاسبي في البيانات المشورة الموضحة في هذة الدراسة " بنك الخرطوم" القوائم المالية"

الجدول (1) القوائم المالية(الف جنيه)

بيان	ايضاح	2014	2013
الموجودات		الف جنيه	الف جنيه
الموجودات: النقد ومافي حكمة	5	1,886,078	1,377,117
حسابات استثمارية لدي البنوك	6	126,442	25,403
استثمارات اوراق مالية للمتاجرة	7	839,373	678,285
ذمم البيوع المؤجلة	8	4,518,773	3,861,163
المضاربات والمشاركات	9	389,612	412,735
استثمارات متاحة	10	496,016	326,983
استثمارات اخري	11	27,313	49,496
استثمارات عقارية	12	731,607	533,736
موجودات اخري	13	273,836	232,982
الموجودات غير الملموسة	14	90,949	90,603
الممتلكات والمعدات	15	659,794	543,797
اجمالي الموجودات		10,039,793	8,132,300
المطلوبات: حسابات العملاء	16	2,982,799	2,557,360
هوامش نقدية	17	387,730	422,577
مطلوبات اخرى	18	405,371	285,624
المخصصات	19	93,566	64,604
اجمالي المطلوبات		3,869,466	3,330,165
حقوق اصحاب الاستثمارات المطلقة	20	4,680,699	3,687,862
حقوق الملكيه: راس المال	21	523,875	419,100
علاوة الاصدار		50,473	50,473
الاحتياطيات	22	558,774	402,249
الارباح المرحلة		254,188	207,707
العائد على المساهمين		1,387,310	1,079,529
حقوق غير مسيطرة		102,318	34,744
اجمالي حقوق الملكية		1,489,628	1,114,273
جملة المطلوبات والاستثمارات,حقوق الملكية		10,039,793	8,132,300

المصدر: القوائم المالية بنك الخرطوم 2014 المراجع حسبو وشركاة

من الجدول (1) وبالنظر للفرضية (هناك علاقة موجبة بين المعرفة المحاسبية والقرارات الاستثمارية الرشيدة)يتضح ان المعرفة المحاسبية التي ترتبط بعرض القوائم المالية للمنشات المالية حسب اهم البنود او اكثرها حجما وحركة مالية في العام المالي او اهميتها النسبية فقد تم عرض القائمة المالية لبنك الخرطوم استنادا على معرفة المراجع بقواعد العرض المالي للقوائم المالية المنشورة حيث ظهرت النقود ومافي حكمها في اول قائمة البنك لارتباطها بنشاطة الاساس والعمليات الاستثمارية فية وبالتالي فان المعرفة بمقررات بازل المنشورة ضمن المعارف المحاسبية , وهذا بدورة يجعل متخذ القرار سواء اكان في السوق المالي او داخل الادارة المصرفية يتمكن من قراءة القوائم المالية بصورة صحيحة , استخدمت ايضا الايضاحات التي تظهر ارقام متسلسلة في القوائم باعتبار ان المعرفة المحاسبية ماهي الا تلخيص لعمليات اقتصادية وعمليات روتينية يومية متعددة يمكن اختصارها في بيانات ملخصة في صفحة واحدة في التقرير السنوي مع امكانية الاسترجاع التي تظهر ضمن متطلبات نظم المعلومات المحاسبية , كما ان" امكانية المقارنة "التي تمثل أحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تتوفر من خلال استخدام المعرفة

المحاسبية في عمليات تطبيق الاداء المهني لتلك المعرفة وهنا في عرض معلومات العام 2013 م بجانب معلومات العام المالي الحالي 2014.

الجدول رقم (2) حسابات استثمارية لدى البنوك

البند	2014	2013
حسابات استثمارية للبنوك المحلية	70,600	10,600
حسابات استثمارية لبنوك اجنبية	55,842	14,803
الجملة	126,442	25,403

المصدر: بنك الخرطوم القوائم المالية 2014

بالنظر للجدول (2) لحسابات الاستثمار في البنك يتضح ان حجم التبادل في البنوك المحلية ازداد في العام 2014 عن سابقة 2013 بمقدار 60,000 اي هناك دليل تبادل بين البنك والبنوك المحلية وهنا نجد ان هذا التبادل نتج عن مجموعة الجهود في شقيها المحاسبي والاداري للمعرفة المحاسبية وكذلك اظهار هذة الزيادة في حجم التبادل بين البنك والبنوك المحلية استخدمت فية وسائل معرفية محاسبية وتطبيق لسياسات مصرفية محددة ادت الي هذة الزيادة في حجم البند الاجمالي في البنك المحلية من (70,600 و10,600) يتضح ان هذة الزيادة ناتجة عن تبادل لمبلغ ثابت (60,000) مما يشير الي ان هذا التعامل صفقة وليست روتينا يوميا به تعاملات جزئيه تؤدي الي ارقام بها كسور او مبالغ اقل من الواحد الصحيح خاص في جانب العمولات ومسك الدفاتر والمقاصة الالكترونية وغيرها مما يشير الي ان هذة الزيادة جاءت من استثمار ثابت ومحدد القيمة من بين الاطراف المتعاملة , اما حركة الاستثمارات في البنوك الاجنبية مع بنك الخرطوم تدل علي وجود زيادة في حركة التبادل بين بنك الخرطوم والعالم الخارجي او البنوك الاجنبية الموجودة بداخل السودان في مقارن المبلغ في العامين (2014,2013) اي ان المبلغ (55,842, 14,803) اي ان الزيادة هي مقدار (41,040) مما يدلل على وجود تعامل مبني علي قياس من خلال تعاملات مالية روتينية بين البنك والبنوك الاجنبية مثل عمليات الاعتمادات وخطابات الضمان وغيرها وهي تشير الي ضرورة المعرفة المحاسبية بين الاطراف المختلفة للاتفاق حول الاداء المحاسبي في القياس المالي للصفقات وطرق الاعتراف ببنود التعامل بين الطرفين وخاصة اذا كانت تلك البنوك الاجنبية مدرجة بسوق المال في البلدان التي تنتمي اليها او في سوق الخرطوم للاوراق المالية

الجدول رقم (3) استثمارات متاحة للبيع

البند	2014	2013
صكوك صندوق ادارة السيولة	169,680	-
الصناديق الاستثمارية	23,464	1,095
شهادات مشاركة مصفاة الخرطوم	1,395	1,395
ايجارة اصول الكهرباء	139,582	136,950
جملة الاستثمارات	284,121	147,440
اسهم سوق الاوراق المالية	11,656	12,195
جملة استثمارات تمويل ذاتي	211,895	167,348
جملة الاستثمارات المتاحة للبيع	496,016	326,983

المصدر: بنك الخرطوم القوائم المالية 2014

من الجدول (3) يتضح استحداث صيغة جديدة في التعاملات المالية لم تكن موجودة مسبقا في الحسابات المصرفية من قبل اي في العام المالي 2013 وهي صكوك صندوق ادارة السيولةحيث ظهرت هذة الصكوكفي العام 2014 بمقدار (169,680) الف جنيه سوداني مما يشير الي الفرضية الثانية (يؤدي تطبيق المعرفة المحاسبية الي تعزيز قرارات الحزم الاستثمارية) وهو ان المعرفة المحاسبية بغرض زيادة الاستثمارات بالبنك ادت الى تطور الادوات الاستثمارية في البنك مما زاد استخدام الحزم الجديدة مع ملاحظة ان بقية الحزم لم تتغير بصورة جوهرية فقد ظهرت شهادة

مشاركة مصفاة الخرطوم بنفس القيمة في العامين 2013 و2014 بمقدار (1,395) لكل عام، بوصفها أحد الحزم الاستثمارية السابقة كما ان الصناديق الاستثمارية طرأ عليها تغير ليس بالجوهري حسب بقية بنود الاستثمارات بالقوائم المالية في العامين2014 و2013 نفسهما وهي على التوالي(23,464 و1,095) , وايجارة اصول الكهرباء ظلت دون تغيير وهي مقدار (139,582 و136,950) وهذا بدورة يعزز الفرضية الثانية (يؤدي تطبيق المعرفة المحاسبية الي تعزيز قرارات الحزم الاستثمارية)

الجدول (4) ذمم البيوع المؤجلة

البند	2014	2013
المرابحات	2,053,514	1,995,067
السلم	43,199	96
المقاولات	1,949,936	1,743,942
البيع الاجل	1,646,768	1,259,698
ايجارة	37,818	29,568
جملة الذمم	5,732,235	5,038,281
(-) ارباح البيع المؤجل	(1,145,368)	(1,141,981)
الذمم بعد ارباح البيع المؤجل	4,586,867	3,896,400
خطابات الضمان	138,371	138,774
خطابات الاعتماد	92,262	79,202
الذمم بعد الخطابات	4,817,508	4,114,377
مخصص د. م فيها	(298,735)	(253,214)
صافي الذمم	4,518,772	3,861,163

المصدر: بنك الخرطوم القوائم المالية 2014

من الجدول (4) واستنادا على الفرضية (يؤدي تطبيق المعرفة المحاسبية الي تعزيز قرارات الحزم الاستثمارية) فان استخدام القرارات الاستثمارية يتضح بازياد صيغة المرابحات عن غيرها من الصيغ الاستثمارية الاخرى في عمليات ذمم البيوع المؤجلة التي تعتمد علي بيانات خاصة بالمدينين الحاليين والمرتقبين للبيوع المؤجلة في تلك الصيغ الاستثمارية فالمرابحة التي تظهر بمقدار (2,053,514) في العام المالي 2014 وهي صيغة سابقة كثيرة التداول في المصرف من اي صيغة استثمارية اخري نسبة لزيادة العائد منها وزيادة الضمانات لاسترداد راس المال والفوائد التي يضعها المصرف علاوة على المصاريف الادارية التي ينفقها والتي غالبا ما تسدد مقدما قبل انتهاء عقد المرابحة بين البنك والواعد بالشراء او الامر بة حسب تلك الصيغة عن المرابحة للامر بالشراء مع الاحجام شبة الكامل عن الصيغ الاخري التي لايتم الحصول من مزاولتها على عوائد مضمونة وهي السلم فقد ظهرت هذة الصيغة بمقدار (96) جنيه في العام 2013 مقابل (1,995,067) للمرابحات في نفس العام 2013 وهو مايؤكد احجام البنك عن العمليات التي لاتتوفر معرفة محاسبية عنها لان البنك غير متخصص بالزراعة وبالتالي لاترتفع مقادير هذا البند بالمقارنة مع الصيغة الاستثمارية الاخري او يمكن ان تكون هذه الصيغة مرتفعة نسبيا في البنك الزراعي مثلا, اما بقية بنود الحزم الاستثمارية الاخرى مثل المقاولات في الاعوام 2014 و2013 علي التوالي(1,949,936) (1,743,942) والبيع الاجل لنفس الفترة (1,646,768) (1,259,698) وهو بدوره يؤكد ان استخدام الحزم الاستثمارية يستند على المعرفة للمصرف بالعوائد المالية والاعوائد الاخري التي تتضمن خطة البنك في الاجل القصير وهو العام المالي.

الجدول (5) استثمارات عقارات

البند	2014	2013
1/يناير 2014	533,736	496,649
اضافات	72,588	45,389
ارباح تقييم الاهلاك	125,212	(3,206)
31/ديسمبر/2014	731,602	532,731

المصدر: بنك الخرطوم القوائم المالية 2014

بالنظر للجدول (4) يتضح ان المصرف يعمل في المجال العقاري على الرغم من ان هذا المجال ليست من الانشطة الاساسيه التي يجب ان يعمل فيها حسب انظمة البنوك المتخصصة في السودان اذ يوجد البنك العقاري المتخصص في هذا المجال ولكن النظام الاساسي لبنك الخرطوم ومعظم البنوك السودانية يمكن لها ان تعمل ف يمجالات عديدة استثمارية منها الاستثمار العقاري ومن الملاحظان حركة الاستثمار العقاري لم تتغير كثيرا في العام المالي 2014(533,736) عن العام المالي 2013 (496,649) وبالتالي فان استخدام المعارف المحاسبية نتج عن التقارير المالية عن الاعوام السابقة فقد تم ترحيل المبلغ بمقدار (533,736 -496,649) = 37,087 اي الفرق ليست جوهري وانا يرتبط ببعض التغيرات البسيطة في حجم البند فاذا تمت المقارنة مع الاضافات خلال العام على نفس البند فنجدها مبلغ (72,588) وهي نسبة 14% تقريبا اي نسبة قليلة مقارنة بالاضافة في العام السابق مما يؤكد ان الفرضية (يؤدي تطبيق المعرفة المحاسبية الي تعزيز قرارات الحزم الاستثمارية) ولهذا فان الاستثمار العقاري على الرغم من انه ليست ضمن الحزم الاستثمارية لبنك الخرطوم الا انه استخدم استنادا على مجموعة الدراسات المعرفية الخاصة بالتكاليف المالية لتلك الحزم الاستثمارية , كما ان الفرضية في هذة الدراسة (هناك علاقة موجبة بين المعرفة المحاسبية والقرارات الاستثمارية الرشيدة) فان صحة هذة الفرضية ترتبط بمقارنة الاضاقات وارباح الاستثمار العقاري والاهلاك الذي يرتبط بهذا الافتراض

الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات

1. المعرفة هي مجموعة من المعارف العامة أو المتخصصة والمدارك العقلية التي تم إكتسابها من خلال الملاحظة والتجربة والاستنتاج وتعد أساسا فاعلا لعمليات الإبداع والإبتكار.
2. المعرفة المحاسبية معرفة تراكمية يتم اكتسابها عبر الزمن من خلال التنظير المحاسبي والممارسة العملية وهي معرفة متجددة ومستمرة وقابلة للتغيير.
3. تعتمد مخرجات المعرفة المحاسبية على كل من إجراءات القياس والإفصاح المحاسبي اللذان يمثلان جوهر نظرية المحاسبة.
4. تمر عملية إتخاذ القرارات الإستثمارية بعدة مراحل، وتحتاج كل مرحلة منها الى معلومات معينة وتلعب المعرفة المحاسبية دورا جوهريا في تحديد تلك المعلومات.
5. يترتب على القرارات الاستثمارية آثار مستقبلية على المدى الطويل كما أنها تتطلب انفاقا كبيرا وفي نفس الوقت ذات مخاطرة عالية، ويقتضي ذلك توفير معلومات دقيقة وملائمة وشاملة والتي تتأثر مدى دقتها وملائمتها وشمولها بالمعرفة المحاسبية لمتخذ القرار.
6. استخدمت المعارف المحاسبية المرتبطة بمقررات بازل المصرفية في عرض القوائم المالية.
7. استخدمت طريقة التقرير في عرض القوائم اي الطريقة الحديثة دون طريقة الحرف (T) التقليدية السابقة

8. تحتاج المصارف للمعرفة المحاسبية في تعاملاتها معالمصارف المحلية والاجنبية

ثانيا:التوصيات

- الاهتمام ببناء نظرية المحاسبة وتطويرها لما لها من دور جوهري في توليد المعرفة المحاسبية وتجديدها وإستمراريتها.
- التأهيل العلمي والعملي والتدريب المستمر للقائمين على العمل المحاسبي لما لهم من دور في تراكم المعرفة المحاسبية من خلال الممارسة لمهنة المحاسبة.
- ضرورة توفير المعلومات المحاسبية المناسبة لكل مرحل من مراحل عملية اتخاذ القرار الاستثماري لضمان نجاحه.
- الاهتمام الجدي من قبل المنظمات المختلفة بالمعرفة المحاسبية لما تمثله من رأسمال حقيقي ورافد لدعم الميزة التنافسية في ظل التحديات والتغيرات المستمرة في بيئة الأعمال.
- اعتماد الجانب المعرفي المرتبط بالاداء المهني ضمن خطط التوظيف بالمؤسسات
- تطوير اساليب المعرفة المحاسبية لدي المؤسسات الاستثمارية
- زيادة تطوير التدريب المعرفي في المنشات المصرفية والاستثمارية الاخري
- تطوير اساليب لجنة معايير المحاسبة الدولية في نشر الاطار المعرفي للنشرات
- زيادة الانفاق في المعارف المحاسبية بدلا عن محاولات تجنب الخسائر
- الاهتمام بالمكتبة الالكترونية بجانب الورقية في نشر المعارف المحاسبية والادارية

المصادر والمراجع

1- أحمدرياحيبلخاوي،تعريبرياضالعبداللهومراجعةطلالالججاوي،نظريةمحاسبية،دارالبزاويالعلميةللنشروالتوزيع، عمان،الأردنالطبعةالعربية،2009،الجزءالأول،ص143

2- آمال المجالي، مدى توافر وظائف إدارة المعرفة وأثرها في بلورة التميز التنظيمي من وجهة نظر العاملين في سلطة العقبة الاقتصادية الخاصة" دراسات،العلوم الإدارية،2009.عدد1، مجلد 36.ص 140-166.

3- أمين السيد أحمد لطفي: الأصول المنهجية الحديثة لدراسات الجدوى المالية للاستثمار، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998، ص3.

4- توفيق إبراهيم أيوب، "دور المحاسب في ترشيد المعلومات التي تستلزمها عملية التنمية"، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر المحاسبي العربي الدولي الثاني حول المحاسبة والتنمية، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، ١٩٩٠.

5- راشدة عزيرو، المشاركة في عملية صنع القرار وسبل تفعيلها، الملتقى الدولي: صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة مسيلة، الجزائر، 14 و15 أبريل 2009

6- رضا محمد محمود النجار، إدارة المعرفة في المكتبات، مجلة عالم المعلومات والمكتبات والنشر، دار الشروق، القاهرة، جويلية 2003

7- حسين بلعجوز، محاد عريوة، دور معلومات محاسبة التسيير الإستراتيجية في صنع قرارات الاستثمار الرأسمالي، الملتقى الدولي: صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة مسيلة، الجزائر، 14 و15 أبريل 2009، ص05

8- خالد سليمان المومني ومحمد علي القضاة, فاعلية عملية اتخاذ القرار لدى مديرات رياض الأطفال في إقليم شمال الأردن, مجلة العلوم الإنسانية, العدد 36, الأردن , ص، 2008

9- خالد أمين عبد الله، " الإفصاح ودوره في تنشيط التداول في أسواق رأس المال العربية"، مجلة القانون العربي، العدد 92، تشرين أول 1995، ص38.

10- سليم إبراهيم الحسنية، مبادئ نظم المعلومات الادارية،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن،1998
11- صلاح الدين الكبيسي، إدارة المعرفة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2005
12-سمير صالح، المحاسبة الإدارية الإستراتيجية، جامعة المنصورة، مصر، ٢٠٠٠
13-عبد الرحمن الصباح، نظم المعلومات الإدارية، عمان، دار الثقافة 1998، ص. 78.
14-عبد الستار العلي وعامر إبراهيم قنديلجي وغسان العمري، المدخل إلى إدارة المعرفة، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2006
15-علاء عبد الرزاق السالمي، نظم إدارة المعلومات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2003.
16-علاء الدين جبل،خالد القطيني وكنده محمد نوري "دور المعرفة المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي للشركات" دراسة تطبيقية على شركات الغزل والنسيج التابعة للقطاع العام،مجلة تنمية الرافدين،العدد95،مجلد 31، 2009.
17-عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية, بن عكنون, الجزائر, 1991، ص37.
18--فكري عبد الحميد عشماوي،أساسيات المحاسبة المالية،دار الشروق،جدة 1983،ص19
19-كاظم جاسم العيساوي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار المناهج، عمان، الأردن، 2001، ص16
20--مظفر محمد نوري" دور إدارة المعرفة في إتخاذ القرار" دراسة حالة لعينة من مديري منظمات الأعمال في محافظة دهوك، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد3، العدد2، 2013.
21-محمود السيد الناغي، الاتجاهات المعاصرة في نظرية المحاسبة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر،2007، ص 11.
22--محمدمطروموسالسويطي،التأصيلالنظريللممارساتالمهنية المحاسبيةفيمجالاتالقياس –العرض - الافصاح،داروائللنشر،عمانالأردن،الطبعةالثالثة،2012.
23- منصور البدوي، دراسات في الأساليب الكمية واتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1987، ص 53
24- نعيم نصير، (أساليب التحليل الكمي في الإدارة)، ط١، دمشق، دار الوثبة للنشر، ١٩٨٥.
25-ناديا أيوب، نظرية القرارات الإدارية، دمشق: منشورات جامعة دمشق, 2004
26- هيتجر، ليستراي، (المحاسبة الإدارية)، ترجمة (أحمد حامد حجاج)، الرياض، دار المريخ، 1992.
27- وليدناجيالحيالي،نظريةالمحاسبة،منشوراتالأكاديميةالعربية،الدانمارك،2007،ص 20
28- وليد زكريا صيام"مدى إدراك أهمية المعرفة المحاسبية في الشركات المساهمة العامة الأردنية " المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع(إدارة المعرفة في العالم العربي)كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الزيتونة،الأردن،2004.
29 - "المنجد في اللغة والأعلام "، دار المشرق، بيروت، 1986
30- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، "منهجية إدارة المعرفة، مقاربة تجريبية في قطاعات مركزية في دول الاسكوا الاعضاء"، الامم المتحدة، نيويورك،2004، ص9.
31. Burk Mike (1999), knowledge management, everyone by sharing information, PR Nov. Des.
32. Dykemn J.B. (1998), knowledge management moves from theory towards practice, Mot. Vol 43. Issue. 4.
33. Lamont, Judith, "Knowledge Management at Your Service", Searcher,10704795, Jan2004, Vol. 12, Issue1
34. Nonake and Takenchi, 1995, the knowledge Greating company, How japaness , companies create the pynamics of innovation
35. Omneya H. Abdelsalam, Pauline Weetman, Measuring Accounting Disclosure in a Period of Complex Changes: The Case of Egypt Review Article, Advances in International Accounting, Volume 20, 2007, Page 75
36. Oxford University Press. Polanyi, M., 1998, "personal knowledge, Toward apost. critical philosophy" Routledge, London.